إشكالية الأمن الغذائي العربي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية

د. مسيكة بعداش/ بوفامة.

د. رابح حمدي باشا.

مقدمة:

لقد أصبح توفير الاحتياجات الغذائية وتأمين الغذاء والاهتمام بالتحكم في ذلك من الأولويات التي تعمل عليها البلدان المتطورة فقط، بل أن الاهتمام لم يقتصر على تأمين الغذاء اللازم لشعوبها فحسب، بل حولته إلى سلاح استراتيجي ضدَّ البلدان الأخرى، كما أن للزراعة أهمّية حاسمة بالنسبة لتحقيق كل من: إجمالي النمو، والأمن الغذائي، وتقليص الفقر في البلدان القائم اقتصادها على الزراعة، وهي التي يقع معظمها في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تسهم الزراعة بنسبة (>20%) من إجمالي النمو.[1]

ويذكر تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "أن هناك 37 بلداً في مختلف أنحاء العالم يواجه حالياً أزماتٍ غذائية من جرّاء النزاعات والكوارث، ويُفاقم حالة الأمن الغذائي، زياداتٌ لا يُعرف لها مثيل في أسعار الأغذية الأساسية، فيما يُعزى أيضاً إلى انخفاض مستوى المخزونات الغذائية على نحوٍ يُرسي سابقةً تاريخية، بالإضافة إلى حالات الجفاف والفيضانات الناجِمة عن تغيُّر المناخ، وأخيراً لا آخراً ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب على الوقود الحيوي من المصادر الزراعية. ويُذكر أن ارتفاع الأسعار الدولية للحبوب قد أثار أحداث شغبٍ في بلدانٍ عديدة".[2]

أما في بلداننا العربية فالأوضاع تبدو غير بعيدة عن هذه الأحوال، حيث أبرز أول تقرير للتنمية الإنسانية العربية سنة 2002 أن مشكلة الأمن الغذائي العربي تتربع على قمة المشاكل في الوطن العربي؛ إذا فتوفير الغذاء وصل إلى ربطه بالأوضاع الأمنية، ولذلك يرى البعض على المستوى الأمني : "أن الاعتماد على المستوردات الغذائية يجعل الأقطار العربية تحت رحمة الدول المتحكمة في إنتاج الغذاء مما يعرض أوضاعها الأمنية للخطر ويضعها رهن الظروف والأوضاع العالمية وقد يضطرها إلى الخضوع لمطالب ربما لا تتفق ومصالحها القومية ولا مع سيادتها واستقلالها، كما أن هذا قد يساعد على حدوث الاضطرابات واختلال حبل الأمن في مثل هذه الأقطار".[3]

1 . خصائص الثروة وعوامل إنتاج الغذاء في البلدان العربية:

يمكن أن نجمع على أن خصائص الثروة الطبيعية والإنتاج الزراعي في البلدان العربية تتمثل فيما يلي:

- أن البلدان العربية تحظى بمساحة هائلة قابلة للزراعة تبلغ حوالي 197 مليون هكتار.
- أن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة منخفضة بالنسبة للمساحة الكلية، حيث لا تمثل سوى 14.1% منها؛ كما يلاحظ تدني نسبة ما هو مزروع فعلا من هذه المساحة، إذ تصل تلك المساحة إلى حوالي 35% من مجموع الأراضي القابلة للزراعة، فقد بلغت المساحة المزروعة [4] في الوطن العربي عام 2004 نحو 69.6 مليون هكتار، مقارنة بنحو 70.16 مليون هكتار سنة2003، في حين شكلت المساحة المتروكة نحو 23% من جملة الأراضي المزروعة سنة2004.

- أن البلدان العربية تعتبر من أقل مناطق العالم وفرة للمياه، يضاف إلى ذلك سوء استغلالها وهدرها، فبينما تضم المنطقة أكثر من4.5% من سكان العالم فإنها لا تتوفر سوى على ما يقارب 1% من الموارد المائية العالمية المتجددة، كما لا يتجاوز معدل حصة الفرد حاليا من الموارد المائية حوالي 1000 متر مكعب في السنة مقابل 7000 متر مكعب للفرد في العالم كمتوسط سنوي.
- أن أغلب الزراعات العربية تعتمد على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من موسم إلى آخر.

وحيث أن بلدان العالم الإسلامي غنية بموارد الغذاء الطبيعية والصناعات الغذائية وتوافر مصادر المياه والأنهار والبحيرات والعيون والمياه الجوفية وتنوع المناخ واتساع مساحة الأراضي الخصبة وأنواع الثروة الحيوانية مما يمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه الدول[5]، فإن المنطق والتوجهات السائرة في التعامل بين التكتلات العالمية تفرض ضرورة العمل المشترك والتعاون في التغلب على معضلة الغذاء التي تطبع مجمل البلدان المذكورة عربية أو غيرها.

2 ـ مخاطر التحولات الاقتصادية العالمية على الأمن الغذائي:

إن التحولات التجارية والاقتصادية والسياسية العالمية، تتطلب التفاعل معها بقدر كافٍ من المرونة بما يمكن من تعظيم آثارها الإيجابية والحد من تلك السلبية على الأمن الغذائي العربي، إضافة إلى ذلك فإن هذه التحولات تؤكد أهمية تعزيز علاقات التعاون والتنسيق العربي وأساسا في مجالات إنتاج وتجارة السلع الغذائية والاستغلال التكاملي للموارد الزراعية العربية؛ فتحقيق "الأمن الغذائي لأي أمة وللأمة العربية على وجه الخصوص، قضية محورية يجب عدم تركها للظروف المتغيرة "[6]؛ ذلك أن الزراعة في البلدان العربية تعتبر "هي

النشاط الاقتصادي الأكثر حساسية تجاه البيئة الاقتصادية الجديدة التي تتسم بانفتاح الاقتصاد العالمي والتداعيات العميقة الأثر لكل من العولمة والتنافسية".[7]

1.2 . الأمن الغذائي: لقد اختلف الخبراء والباحثون في تعريف وتحديد مفهوم للأمن الغذائي، بحيث تعددت تعاريف المصطلح ومصادره التي يمكن أن نذكر من أهمها:

ـ منظمة الأغذية والزراعة الدولية التابعة للأمم المتحدة (FAO): ترى أن "الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبى حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة"[8].

ـ **البنك الدولي**: يعرف الأمن الغذائي بأنه إمكانية حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي الذي يتطلبه نشاطهم وصحتهم.

ـ **منظمة الصحة العالمية**: من الطبيعي أن تهتم منظمة الصحة العالمية - ليس بتوفير الغذاء فقط - وإنما بجودة الغذاء عن طريق الزراعة العضوية، وتحاشي أو استبعاد المخصبات المركبة، والمبيدات الحشرية، وإضافات العلف الحيواني، ولذلك فقد أضافت مفهوماً ثالثاً يتعلق بأمن الغذاء ويعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة - خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وإعداد الغذاء - لضمان أن يكون الغذاء آمناً، وموثوقاً به، وصحياً، وملائماً للاستهلاك الآدمي.

وقد صدر عن وزراء الزراعة العرب في جانفي 1996 "بموجب إعلان تونس" الذي اجمعوا من خلاله على أن الأمن الغذائي: يعني توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمين والحيوية،

وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية اعتماداً على الإنتاج المحلي أولا، وبأسعار تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم[9].

إذا فالأمن الغذائي يهدف إلى حصول جميع الناس وفي جميع الأوقات على ما يكفيهم من غذاء ملائم من ناحية التغذية وآمن لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة، بالإضافة إلى تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها لجميع الناس ضمان الغذاء الذي يحتاجونه والتمتع بالتغذية الجيدة بطريقة كريمة ومستدامة؛ وعليه فإن مفهوم الأمن الغذائي يتضمن ثلاثة معايير هي: مدى إتاحة الغذاء – العرض الكافي – (Availability)، وإمكانية الحصول عليه (Accessibility)، والكفاية (Adequacy) والتي تتضمن كفاية وسلامة الغذاء.

2.2 . التحولات الاقتصادية العالمية ومشكلة الغذاء: يبدو أن مشكلة الغذاء تزداد تعقيدا بالنسبة للدول المتخلفة عموما والبلدان العربية خصوصا في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، وما رافقها من تداعيات بعد أحداث سبتمبر سنة 2001 وتحرير التبادل التجاري، واللجوء إلى التكتل في كثير من المناطق.

وحيث أن البلدان العربية لا تستطيع البقاء بمعزل عما يجري على الساحة الدولية من متغيرات، فان الأهمية الكبيرة للتجارة تبرز في توفير قدر أكبر من الأمن الغذائي بالنظر لإسهامها إيجاباً في زيادة المعروض من السلع الغذائية كماً ونوعاً وزيادة فرص الحصول على الأغذية وتوسيع مجالات الاختيار للمستهلكين إضافة إلى مساهمتها الفاعلة في خفض الأسعار واستقرار الإمدادات الغذائية .

أما الدول المتقدمة فقد لجأت إلى استخدام صادراتها من المواد الغذائية كأداة لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية الأخرى المختلفة، بحيث أدى الوضع الغذائي العربي، إلى تهديد الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتعريض كل ذلك

للخطر، تحت ضرورة الحاجة إلى المواد الغذائية المستوردة التي تحتكر أسواقها الدول المتقدمة ذات المصلحة في أن يكون لها نفوذ واضح في المنطقة العربية، خصوصا في ظل تباطؤ نمو إنتاج الحبوب المحلي وارتفاع الأسعار العالمية، فأسعار القمح ارتفعت في جميع أنحاء العالم إلى أعلى مستوياتها منذ أكثر من عشرة أعوام وهو ما سبب نقصا في الغذاء في ثمان وعشرين دولة فقيرة حول العالم سنة2007، وذلك حسب منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.[10]

لقد وقَّع عدد من البلدان العربية اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، يلاحظ عليها الافتقار إلى التوازن في توزيع المنافع والأعباء، ذلك أنه في ظل استمرار الاتحاد الأوروبي ممارسة سياسات دعم قطاعات التصدير الزراعية والصناعية، لا يمكن للبلدان العربية أن تحقق في ظل واقعها الراهن أمنها الغذائي، إذ أنها لا تستطيع مسايرة السياسات الزراعية بالبلدان المتقدمة،التي تفرض العديد من القيود الحمائية على الصادرات الزراعية العربية.

3 ـ واقع الأمن الغذائي الراهن في البلدان العربية:

يعتبر تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم 2008 أن "النمو الزراعي حاسم الأهمية بالنسبة للأمن الغذائي للأُسر، بصورة خاصة لأنه يؤدي إلى زيادة دخل الفقراء بما يمكّنهم من الحصول على المواد الغذائية، فضلاً عن أنه يؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي من المواد الغذائية في المناطق النائية التي تتسم بضعف تطوّر بنيتها الأساسية وأسواقها" وأنه من الممكن حاليًّا في العديد من البلدان: زيادة معدلات النمو، وتحقيق استدامة تقليص الفقر، وتحسين الأمن الغذائي، ولكن هذا يتطلب الالتزام والموارد مثلما ينص برنامج تنمية الزراعة في أفريقيا بموجب الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD).[11]

أما واقع الإنتاج الزراعي العربي فالأرقام توضح أنه بعيد على الأقل في الوقت الراهن عن تحقيق أهداف الأمن الغذائي، فالمجتمعات العربية تعاني فجوة غذائية في السلع الرئيسة وهي الحبوب والزيوت والنباتات الزيتية وإنتاج السكر وهذه الفجوة تشكل قيمتها حوالي 18 مليار دولار، وفي ظل تزايد السكان عربياً وهو التزايد الأعلى عالمياً، يخشى تفاقم الفجوة أكثر[12].

فقد بلغ الناتج الزراعي للبلدان العربية سنة 2005 حوالي71.4 مليار دولار بنسبة6.7% من الناتج الداخلي الإجمالي، للدول العربية (بالأسعار الجارية) [13]، واستمر انخفاض الأهمية النسبية لناتج القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الإجمالي إضافة إلى أن مؤشرات استخدام المكننة الزراعية متدنية كثيرا وبحاجة إلى تطوير كبير، ومعدل استخدام الجرارات الزراعية يبلغ حوالي ثمانية جرارات للهكتار الواحد، بما يمثل 18% فقط من المعدل المثيل لدى الدول المتقدمة، و46% من المعدل العالمي، أما بالنسبة لاستخدام الحاصدات الزراعية، فيبلغ المعدل حوالي 0.8 حاصدة لكل ألف هكتار، بما يعادل نسبة 29% من معدل الاستخدام على المستوى العالمي[14].

أما عن وضع القطاع الزراعي والغذائي بالجزائر فهو ذو دلالة هامة في التدليل على العجز في تحقيق النهوض بهذا القطاع الاستراتيجي وفي تأمين الغذاء الوطني؛ والجدول الموالي يوضح:

الجدول رقم(01): أهم المؤشرات الاقتصادية بالجزائر(2003-2004)

	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	68.0	84.6
% الاستثمار الثابت إلى الناتج المحلي	29.3	28.8
% نمو الناتج المحلي الإجمالي	6.8	7.4
% مساهمة القطاعات بالناتج المحلي		
الزراعة	10.2	12.7

الصناعة	55.1	73.5
الخدمات	34.7	13.8
إجمالي الصادرات (فوب) (مليون دولار)	24.476	29.472
منها: النفط	7.700	4.466
منتجات زراعية	3.500	3.342
صناعات تحويلية	476	495
إجمالي الواردات (سيف) (مليون دولار)	13.008	15.324
منها: المواد الغذائية	2.598	3.147

المصدر: بتصرف عن معطيات البنك الدولي، كما وردت بالتقرير الاقتصادي العربي، كانون الثاني (يناير) 2006.

إن مساهمة الزراعة تبقى دون مستوى تحقيق الأمن الغذائي، حيث لا تساهم في الناتج الداخلي الإجمالي سوى بـ 7. 12% في أحسن الأحوال، وذلك في نفس الفترة التي تتزايد فيها الواردات من المنتجات الزراعية، وتتناقص الصادرات منها، بحيث كلفت الواردات الزراعية أكثر من 3 مليار$ سنة 2004 مشكلة نسبة 20.53% من إجمالي الواردات، في حين أن نصيب الصادرات الزراعية تناقص من 3.5 مليار$ سنة 2003 إلى 3.3 مليار$ سنة 2004، مشكلا نسبة 11.33 % فقط من مجمل الصادرات، و على الرغم من أن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2006 يشير إلى التحسن النسبي في أداء الصادرات الزراعية، إلا أن "العجز في الميزان التجاري الزراعي في الدول العربية ارتفع بشكل تدريجي منذ مطلع الألفية، باستثناء سنة 2004، وبقيت نسبة الصادرات إلى الواردات الزراعية تقارب 30 %، وأدّى استمرار التفاوت بين معدلات نمو الإنتاج الزراعي من السلع الغذائية وتزايد الطلب عليها إلى تحقيق الدول العربية كمجموعة عجزا في اكتفائها الذاتي من الحبوب واللحوم والسكر"[15].

أما من حيث إنتاج الحبوب الغذائية التي تشكل في أغلب البلدان العربية، المادة الغذائية الرئيسية، خصوصا القمح بالنسبة لنا في شمال إفريقيا [16]، فقد شكلت الفجوة الغذائية للسلع الرئيسية في الوطن العربي سنة2006 ومنها الحبوب مبلغ 18 مليار دولار، تمثل فاتورة الحبوب وحدها النصف تقريبا، حيث إن العالم العربي ينتج نحو 51% من استهلاكه مثلت فاتورة الحبوب لوحدها حوالي 49% من قيمة هذه الفجوة أي حوالي 9 مليار دولار، يشكل نصيب القمح من هذه الفاتورة حوالي 4.5 مليار دولار وطبعا ينتج الوطن العربي من محاصيل الحبوب بما فيها القمح حوالي 51% من حاجته، ويستورد 49%، وبلغت واردات العالم العربي من الحبوب حوالي 50 مليون طن، هذا في مقابل وصف البعض للسودان وحده بأنه سلة خبز العالم.[17]

ويوضح الجدول رقم(02) التراجع الحاد في إنتاج القمح، المقدّر بالنسبة لبلدان شمال إفريقيا بمفردها بأكثر من 5 مليون طن سنة2007، عما كان عليه سنة2006، وهو الأمر الملاحظ في أغلب البلدان العربية الأخرى، في الوقت الذي تتزايد فيه الحاجة إلى الغذاء، فالجزائر احتاجت إلى استيراد أكثر من خمسة ملايين طن من القمح سنة2007.

جدول رقم (02): إحصائيات منتوج القمح في بعض الدول العربية لعامي 2006 و2007

بالمليون طن

	2006	2007
شمال إفريقيا	**18.7**	**13.4**
المغرب	6.3	1.5
مصر	8.3	7.4
سوريا	4.9	4.7
السودان	0.5	0.6

المصدر: عن قناة الجزيرة التلفزيونية، برنامج ما وراء الخبر،أزمة القمح في دول شمال أفريقيا، 2007/7/29.

إن هذه الوضعية التي يعيشها العالم العربي آلت به إلى تقهقر مستمر ضمن مجال الأمن الغذائي، وقد انعكس ذلك سلبيا على المواطن العربي في العديد من المجالات وأخطرها نقص التغذية الذي يؤدي إلى أدنى مستويات الفقر، أي الوصول إلى ما يسمى خط الفقر[18]، ويلاحظ هذا التقهقر بالعودة إلى الإحصائيات ففي ستة 2000 كان نقص التغذية في العالم العربي مسألة نادرة نسبيا في تسعة بلدان من أصل 13 بلدا عربيا، إلا أننا حاليا نجد من شخص إلى ثلاثة من أصل كل عشرة أشخاص أصبحوا يعانون من هذه الآفة وهذا في كل من العراق وموريتانيا والسودان واليمن، ونجد هذا العدد يصل إلى 7 أشخاص من بين كل عشرة منهم في الصومال.

وحيث أن دخل الفرد يعتبر من العناصر الرئيسية المحددة لمستوى المعيشة ومتوسط نصيب الفرد من الغذاء، فإن البيانات تشير إلى أن المتوسط السنوي لدخل الفرد من إجمالي الناتج الداخلي في المنطقة العربية قدر بنحو 2451 دولار في سنة2001 وبنحو 2696 في سنة 2002، وهو يقل عن نصيب متوسط دخل الفرد من الناتج الداخلي على مستوى العالم الذي بلغ في سنة 2001 نحو 5077 دولار، ويمثل في سنة 2001 نحو 9.4% فقط من متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة مرتفعة الدخل، بينما يقدر متوسط دخل الفرد في المغرب العربي والذي يضم دول ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا بنحو 1816.4 دولار تمثل نحو 74% من متوسط دخل الفرد العربي.[19]

خاتـــمـــة

تشـير تجـارب التنميـة الزراعيـة فـي الـدول العربيـة إلـى أن الزراعة تعاني من العديد من السلبيات أهمها:

- فقر وندرة الموارد المائية.
- محدودية التطوير التقني للزراعة.
- اختلال التوازن بين تنمية الإنتاج وخدمات التسويق.
- الإفـراط فـي المنظـور القطـري كموجـه رئيسـي لخطـط وبرامج التنمية في ظل نظام إقليمي ودولي تزداد فيه حدّة التنافس.[20]

وحيث أن البلدان العربيـة ملتزمـة أمـام المجتمـع الـدولي فـي إطار مقررات قمة الغذاء العالمي والأهداف التنموية للألفية فإنـه من المفروض عليها المضي قدماً فـي تطـوير قطاعاتهـا الزراعيـة لتعزيز قدراتها على إنتاج الغذاء، بما يسهم في دفع مسيرة الأمن الغذائي فـي الـوطن العربـي، لـذلك يصـبح مـن الضـروري إحـداث تغيير جوهري في التعامل مع تلك القضايا، من خلال بذل جهود فـي تنميـة المتـوفر مـن المـوارد وفـي تحسين إدارتهـا واستخدامها لكي تتمكن البلدان العربية من تحقيق أمنها الغذائي.

إن الاستفادة من الفرص والإمكانات التي يمكن أن تتيحها منطقة التجـارة الحـرة العربيـة الكبـرى، أو الاتفاقيـات الأخـرى المتعـددة الأطـراف فـي إطـار منظمـة التجـارة العالميـة والشـراكة العربيـة الأوروبيـة، لا يمكـن أن تتحقـق دون سياسـات زراعيـة تسـتهدف تحديث القطاع الزراعي وتعمل علـى منـح القطـاع الخـاص دورا محوريـا ،وذلـك فـي ظـل مـا يسـود العـالم مـن متغيـرات تجاريـة واقتصادية وسياسية تتطلب التفاعل معها بقدر كـافٍ من المرونـة بما يمكن من تعظيم آثارها الإيجابية والحد من آثارها السلبية على مسيرة الأمن الغذائي العربي. وعليه فإنه يجب:

- تشجيع القطاع الخاص على اعتماد أساليب التنمية الزراعية المستدامة.
- إيجاد حلول لمسألة العقار الزراعي المطروحة في كثير من البلدان العربية؛ مثل منح حق الاستغلال لفترة تضمن الاستقرار والعمل أو التملك.
- اتخاذ آليات صارمة لضمان تسديد القروض الممنوحة، وتوجيه التمويل نحو الفلاحين الممارسين في الميدان ، فهدر الأموال باسم الاستصلاح أو التجهيز الفلاحي وما إلى ذلك لم يأت حتى الآن بنتائج إيجابية.
- التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة وتنسيق المواقف العربية المشتركة من خلال تبادل التجارب، وتعظيم الاستفادة من برامج الدعم والتعاون مع المؤسسات الدولية المتخصصة.
- التركيز على مواءمة وتطوير المواصفات والمقاييس للمنتجات الزراعية العربية طبقا للمعايير الدولية.

الهوامش.

1. استنادا إلى نسبة مساهمة الزراعة في إجمالي النمو في الفترة 1990-2005 كما جاء في تقرير عن التنمية في العالم 2008، "الزراعة من أجل التنمية" الصادر عن البنك الدولي، على الموقع :

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTDECINARA

2. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "FAO" روما، المنظمة تدعو إلى التعجيل بحماية الفقراء من الارتفاع الحاد لأسعار الأغذية، 17 ديسمبر/كانون الأول 2007، على الموقع:

http://www.fao.org/newsroom/ar/news/2007/1000733/index.html

3. محمد علي الفرّا: مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، وزارة الثقافة الكويت، سبتمبر 1979، ص8.

4. تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2005 ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم 2004.

5. الدكتور يوسف جاسم الحجي رئيس الهيئة الاسلامية العالمية في الكويت، عن جريدة الشرق الأوسط، الثلاثاء 24 ربيع الثانى 1424 هـ 24 يونيو 2003 العدد 8974 ، لندن

6. محمد السيد عبد السلام، "الأمن الغذائي في الوطن العربي"، عالم المعرفة، فبراير/ شباط 1998, ص 9.

7. كلمة الأمين العام للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية أمام الدورة الثانية عشرة لندوة وورشة عمل "التعاون العربي الإيطالي في المكننة الزراعية" بولونيا (إيطاليا): 15 – 16 تشرين الثاني (نوفمبر) 2005

8. مؤتمر القمة العالمي للأغذية، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، 13-1996/11/17، على الموقع: http://www.fao.org/docrep

9. عبدالله الثنيان: معضلة الأمن الغذائي العربي والاكتفاء الذاتي ، الرياض الاقتصادي، الأحد 11 رمضان 1425العدد 13274 السنة 40. على الموقع:

http://www.alriyadh.com/Contents/24-10-2004/Economy/EcoNews_13531.php

10. تقرير الجزيرة نت ضمن برنامج ما وراء الخبر، في2007/07/29.

http://:www.aljazeera.net/NR/exeres/1DD793F8

11. تقرير عن التنمية في العالم 2008، م.س.

12. حوار أجرته " المجلة" مجلة العرب الدولية مع الأمين العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية الدكتور سالم اللوزي بتاريخ11/11/ 2007، على الموقع:

http://www.al-majalla.com/ListNews.asp?NewsID=1517&MenuID=27

13. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، سبتمبر2006، ص41 وأرقام الجدول ص 42.

14. الأمين العام للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

15. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، م.ن، ص V.

16. معدل استهلاك الفرد العربي في الوطن العربي من القمح وحده 158 كيلو جرام سنويا وهو أعلى استهلاك في العالم، هذا الذي يبلغ ثلاثمائة وخمسة وعشرين كيلو جرام للفرد سنويا.

17. كل أرقام الفقرة ذكرها الدكتور سالم اللوزي مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية، في برنامج ما وراء الخبر، أزمة القمح في دول شمال أفريقيا، قناة الجزيرة التلفزيونية،2007/07/29.

18. خط الفقر يتحدد بمستوى دخل مساو لدولار أمريكي واحد يوميا.

19. المنظمة العربية للتنمية الزراعية: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2002، على الموقع: http://www.aoad.org/foods

20. لمزيد من التفاصيل راجع: إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005- 2025 ، جامعة الدول العربية / المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أغسطس (آب) 2007 – رجب1428 ، ص4- 5.